المثقفون العرب إلى أين؟

البشير بن سلامة

اولاً: الأخوة الأعداء

هناك وضع مشكل ما يزال يحيّر المثقفين وغير المثقفين وهو دورهم فيما جدّ في الوطن العربي منذ أكثر من ثلاثين سنة (منذ ثورة يوليو واستقلال العديد من البلدان العربية) من تغيرات جذرية في المجتمع بدخول عناصر جديدة فاعلة لم يكن ليعرفها الناس من قبل ولم يتعوّدوها في مجال التوازن الذي كان قائماً بين الساسة والمثقفين أي بين الوظيفة السياسية والوظيفة الفكرية.

منذ القدم كان الصراع قائماً بين هذا الذي يعدّ واسطة بين الحاكم والمحكوم، بين الفيلسوف أو الكاتب أو المثقف، حسب التسمية الشائعة في كل فترة من التاريخ، من جهة، وبين الأمير صاحب الصَّوْل والطَّوْل من جهة أخرى. ولكنّ هذا الصراع الذي يحتد تارة ويخفت أخرى تهادناً أو تواطؤاً هو حسب الفلاسفة وعلماء الاجتماع من صميم كيان الدولة. إذ أكد عالم الإناسة الفرنسي لفي ستراوس «أنه لا تظهر الكتابة [النابعة طبعاً من أصحاب الوظيفة الفكرية] في مكان ليست فيه بذرة الدولة»؛ وأحس نابليون باني الدولة الفرنسية الحديثة «بأن ليس هناك في العالم إلا قوتان: السيف والفكر، وبطول المدّة يتغلب الفكر على السيف، فهما إذن «الأخوة الأعداء». هذه (الدولة) لها وظيفة سياسية وذاك (المثقف) له وظيفة فكرية، والوظيفة السياسية حال كهنوتية أما الوظيفة الفكرية فهي حال سياسية، بمعنى أن ممارسة الفكر هي ضد لممارسة السلطة والتداخل بينهما وارد. ولكن مع هذا لا يحصل التوازن في الدولة إلا بهما والتوازن إنما معناه تجنّب الخطأ الذي يقوّض الدولة. وقديماً قال أبو العلاء المعري:

«وإذا الرئاسة لم تُعَنْ بسياسة عقليّةٍ خَطِىء الصوابَ السّائسُ».

والسياسة العقلية هي بالضبط ما ينطبق على الدورالذي يقوم به المثقف الحق عندما يصبح كما قال الفيلسوف الفرنسي ريمون آرون «رجل الأفكار»، وبذلك تكون مهمته خطيرة لأنه يتعاطى بهذه الصورة السياسية. وقال المفكر ريجيس ديبري في كتابه الزاخر أفكاراً وآراء عن الكاتب (١٩٨٠) «إنه دولة قابعة في رجل» لأننا [يعني المثقفين] «نحمل بين جنبينا كاتباً ودولة» فالصلة متينة بين الدولة الحق والمثقف الحق ولا يمكن أن يستغني الواحد عن الآخر.

ولئن كانت هذه الصلة متينة فهي تتنوّع حسب البلدان والحضارات. ولقد لاحظ هذا التغاير الكاتب توكفيل (النصف الأوّل من القرن التاسع عشر) عندما قال: «بينما نجد تمازجاً في إنكلترا بين الذين يكتبون عن الحكومة وبين الذين يحكمون فهؤلاء يقحمون الأفكار الجديدة في الأمور العلمية، وأولئك يبنون النظريات ويحددونها انطلاقاً من الأحداث والوقائع فإننا نجد العالم السياسي في فرنسا وكأنه منقسم إلى مقاطعتين لا صلة بينهما. ففي المقاطعة الأولى يتمّ تسيير أمور الناس وفي الأخرى تثبيت المبادىء المجرّدة التي عليها كان من الواجب إقامة الإدارة. ففي الأولى تتخذ الإجراءات التي يميلها علينا «الروتين» وفي الثانية نعلن عن قوانين عامة من دون التفكير في وسائل تطبيقها: بحيث أنه على أولئك تسيير الأمور وعلى هؤلاء إدارة الأفكار».

وهكذا يتبيّن منذ القدم أنه لا يمكن أن يُتصوّر حكم في دولة تعمل مؤسساتها ونظمها بصورة طبيعيّة بدون هذين الوجهين المتقابلين المقتسمين لحكم الناس وكلّ واحد منهما «له قسمته ولا أحد يمتلكها وفي الآن نفسه». ولكن المثقف مع هذا هو الواسطة المرموقة بين الحاكم والمحكوم وهو الذي «ينقل إلى الآخرين ما يفكره في العالم» أي أنه قبل كل شيء **رجل الاتصال**. فعلاقته هي بالناس قبل أن تكون مرتبطة بالأشياء والمفاهيم، وإن كانت وظيفته فكرية فهي سياسية في آخر الأمر. ولقد قال هانري بربوس، في كتاب يتحدث فيه عن المثقفين (باريس ١٩٢٢). «إن رجال الفكر وأعني

أولئك الذين يفكرون ولا أعني حاذقي التسلية والمشعوذين وطفيلي الفكر المتكسبين به، هم تراجمة الفكرة في سديم الحياة. . وسواء كانوا علماء أو فلاسفة أو نقاداً أو شعراء فأن مهنتهم الخالدة تتمثل في ضبط الحقيقة التي لا تحصى ولا تعدّ، عن طريق الصيغ والقوانين والتآلف. وبواسطتهم تفصح الحقيقة عن نفسها وتنتظم وتتنامَى ومنهم ينبع الفكر المنظّم ليصحح ويقود ما يعتقده الناس وما يحدث من أحداث».

من هنا جاءت صحافة الرأي التي هي «الواسطة بالفعل وجوهر النشاط الفكري وهي وظيفة محترمة محسودة لأنها تدرب أحسن من غيرها على رياضة السلطة «ولهذا تظهر الكتابة وكأنها خزن للمعارف و«فائض ثقافي» عند من يمتلكونها يؤهّلهم إلى أن يتفوّقوا على غيرهم ويطمعوا في مقاسمة السلطة لأنهم «موظفو الذاكرة» بالنسبة إلى المجتمع وموطن طرافته، إذ إن المجتمع الذي يفقد ذاكرته أي ثقافته هو مجتمع محكوم عليه بالموت.

إنّ رجل الفكر إذن هو ذاك الذي له دور في التأثير على المجتمع وتغييره وبالتالي له وظيفته في توازن الدولة، وهو الذي يعتبر صنواً لصاحب السلطة، وأخاه وعدوّه في آن واحد. هو الكاتب إذن بأتم معنى الكلمة الذي له القدرة على أن يكون خزّاناً للمعرفة ملماً بكل ما في ثقافة مجتمعه من أصالة وطرافة، عارفاً بالمستحدثات الطارئة في العالم بأجمعه والمؤثرة على حياة البشر، ولكنه أيضاً القادر على أن يكون رجل الاتصال الذي يكتب للناس جميعاً ولا يكتب فقط للأدباء والفنانين والإختصاصيين مثله، إذا كان منهم، لأن رجل الفكر بأتم معنى الكلمة، وإن كان أديباً أو صحافياً أو فيلسوفاً أو عالم إجتماع أو شاعراً أو فناناً أو مختصاً في علم من العلوم أو تقنية من التقنيات له نوعان من الإنتاج فهو يصرف جهوده في المادة التي وطّن نفسه عليها ثمّ، هو يتحول ـ أو لا يتحوّل حسب الموهبة والعزيمة ـ إلى ذاك الكاتب الذي يتجه إلى الناس جميعاً، وتكون له عند ذلك لغة أخرى غير لغة اختصاصه يعالج بها كلّ القضايا التي تعرض لمجتمعه، فيلقي عليها أضواء خاصة، ويصبح ذلك من قبيل الحال السياسية النابعة من ملكة نوعية هي ملكة الإبلاغ إلى الغير.

لكن الكاتب أو المثقف لا تكتمل وظيفته ولا يمكن أن يؤديها على أحسن الوجوه إلا إذا كانت هناك دولة بأتم معنى الكلمة، توفر مؤسساتها حدّاً أدنى من الديمقراطية يكون فيه التوازن بين السلطة التي تأتي من فوق وبين الثقة التي تنبع من أسفل، ولهذا قال المفكر ريجيس ديبري: «تكون هناك دولة عندما تكون السلطة قادرة على تنظيم الثقة بحيث يكون الأعلى نابعاً من الأسفل ولهذه الصورة يعدّ نابليون الأوّل أوّل رئيس دولة حديثة لأنه أولى مسألة تنظيم الثقة، أو الإنتاج المنظم للإجماع، أهميّة بالغة».

ثانياً: ماذا تغيّر؟

اتضح إذن أنه عندما توجد الدولة، سواء استوفت مقوماتها أم لا فإنه لا بدّ من وجود المثقف الذي يقاسمها السلطة بوظيفته الفكرية وبقدرته على أن يكون رجل الاتصال وقد كان هذا الدور واضحاً في الأقطار العربية قبل الحرب العالمية الثانية عندما كانت الشعوب العربية تكافح من أجل خروجها من التبعية الاستعمارية الواضحة التي كان المواطن العربي يلمسها يومياً. وكان الاستعمار يكرس نظامه عن طريق دول قائمة بمؤسسات وهياكل تعمل كلّها من أجل استمرار الهيمنة. فتكوّنت بذلك نخب مثقفة التفت حولها الشعوب، وناضلت في نطاق التوازن الدولي السائد آنذاك. فكانت الاصطدامات وكانت السجون والمنافي وكان الصراع الذي لا ينتهي لافتكاك السلطة وإحلال الحرية وتقرير المصير وإعلان الدساتير أو تنقيحها جذرياً. ولما وضعت الحرب العالمية أوزارها وانتظم توازن دولي آخر وحلّ الصراع بين العملاقين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) لاقتسام العالم كان لا بد ـ بعد قيام منظمة الأمم المتحدة والاتفاق على مبادىء تضمن حقوق الشعوب والأفراد في الحرية والديمقراطية وتقرير المصير ـ من أن يزول الاستعمار التقليدي، سواء المباشر أو غير المباشر وأن يحلّ محله نظام آخر يتماشى مع التوازن الدولي الجديد ويمتص الكفاح الذي خاضته الشعوب العربية بقيادة نخبها المثقفة.

وقبل أن تخضع الدول التي استعمرت الشعوب العربية إلى هذه المقتضيات الجديدة، وهي التي لم تتخلّ منذ الصليبية الأولى عن صراعها مع العالم العربي تخضيداً لشوكته وتكريساً لفكرة التوسع الذي تنجرّ عنه منافع اقتصادية لا شك فيها، فإن هذه الدول استنبطت للعالم العربي صليبية جديدة ومكنت الصهيونية العالميّة من إنشاء دولة إسرائيل لتبقى دار لقمان على حالها أو أسوأ، تبعيةً وتجزئةً وإهداراً للطاقات وعند ذلك تمكنت النخب المثقفة التي كانت تناضل من أجل الحرية وتقود الشعوب العربية في كفاحها من أجل تقرير المصير أن تأخذ الحكم (خاصة بعد ثورة يوليو في مصر وتقلد حزب البعث زمام السلطة في سورية والعراق واستقلال بلدان المغرب العربي والسودان وبروز دول الخليج) وظهرت هذه النخب بهذه الصورة وكأنها نابعة من القاعدة متجاوبة مع مطامح شعوبها، محققة في المجال الاجتماعي والاقتصادي ما تستوجبه ظروف التقدم وتحتمه مقتضيات الازدهار في جميع الميادين.

ولكن مع هذه التغيّرات الهامة الاجتماعية وغيرها أين هم المثقفون الذين لم يتقلدوا السلطة ولم يكونوا ضمن أولئك الذين أصبحوا هم الحكام الجدد؟ وكيف لم يساهموا بقوّة في هذه المتغيرات التي قفزت بالمجتمعات العربية قفزات عملاقة خاصة في مجالات التعليم والهياكل الأساسية الاقتصادية والعمرانية وغيرها؟ وكيف لم يظهروا

على مسرح الأحداث كما ظهر من قبلهم الجيل المكافح للاستعمار وللتبعية والفساد؟ وكيف لم يبرزوا في مسيرة هذه الدول الجديدة بأنظمتها المتعددة المتغايرة ومشاريعها الحضارية الطموحة الواقعية أو الخيالية؟ بل إنهم بقوا إما تابعين خانعين أو غائبين بالجسد أو بالروح أو مسحوقين. وكيف أمكن لهذه الدول أن تستغني عن «الأخوة الأعداء» الذين كانوا كما أسلفنا الحلقة الضرورية لإستقرار الدولة واستمرارها وتقدمها؟

الواقع هو أن مثقفي الأمس الذين أصبحوا حكام اليوم استغنوا في ممارستهم للحكم عن «الأخوة الأعداء» لأنهم ظنوا - وهياكل الدولة ما زالت هشة وممارسة الديمقراطية غير معهودة - أنهم وجدوا بدائل عن هؤلاء الذين كانوا مخازن للمعرفة ووسائل الاتصال، والحلقة التي لا بد منها في توازن الدولة وتكريس سلطان ما باسم نظام من القيم والأفكار. فما الذي تغير إذن بالنسبة إلى الوسائل التي تدعم كيان الدولة وتضمن توازنها على الأقل في الظاهر في هذه الحقبة الأخيرة أي منذ أكثر من ثلاثين سنة؟

لقد أصبح للدولة الحديثة وسائل لم تعرفها من قبل سواء في عملها الاقتصادي أو السياسي أو الإعلامي. وهذه الوسائل التي وفرها العلم والتقنية والتكنولوجيا بفضل انتشار التعليم أفرزت أجيالاً من الإختصاصيين والباحثين ظن أغلب الحكام أنهم كفيلون بأن يقوموا بالوظيفة الفكرية التي كان يقوم بها المثقف (بالكتابة أو في صلب الجمعيات الثقافية) والتي كما قلنا سابقاً هي حال سياسية في آخر الأمر. وأكثر من ذلك دفعوا بهم إلى خضم الوظيفة السياسية ولم يتمّ إعدادهم لذلك ولم يمرّوا بمرحلة «الأخوة الأعداء»، أي أنهم لم يجرّبوا الوظيفة الفكرية والنضال الثقافي ولا هم مرّوا بالمسالك المؤهلة لممارسة السلطة السياسية. فشاهدنا عند ذلك أنظمة يغلب عليها تأثير تقني الإدارة والاقتصاد أي التقنوقراطيين الذين يمارسون سلطتهم استناداً إلى المعطيات العملية من دون إيلاء المشاكل الإنسانية الحظ الأوفر، فقاموا بدور ليس دورهم إذ حلوا محلّ السياسي وصنوه رجل الفكر. ثمّ إنّ التقنية الحديثة وفرّت لهذه الأنظمة في مجال الاعلام الوسائل السمعية البصرية فاستغلتها، وأصبحت الاذاعة والتلفزة التي تملكها وسائل الاتصال التي تتحكم فيها وتوجّهها كما شاءت وليس للمثقف التقليدي ورجل الفكر صنو السياسي إمكانية استعمالها إلا إذا كان منسجماً مع الخطة المرسومة. وحتى وسائل الإعلام المكتوبة وضعت الحكومات يدها عليها وأنشأت وزارات للإعلام تتكفل بإرشادها وتوجيهها «فلم يبق لرجال الفكر هؤلاء الأخوة الأعداء» والظاهرة الصحية في الدولة السليمة مجال لإسماع أصواتهم للتعبير عن القيم والأفكار التي تترجم آمال وأتواق وطموحات الشعوب، وتقوم بدور الناقد قصد التنظير والإصلاح والتصحيح.

في هذا الخضمّ من الانزلاقات أصبحت أجهزة الدولة تعتمد في ممارستها للسلطة السياسية خاصة وسائل تقنية متطوّرة إلكترونية، وأخضعت الإعلامية إلى حاجاتها في تكريس سلطتها وإحكام قبضتها على كل الميادين وأصبحت تستند إليها في وظيفتها السياسية أكثر من الاعتماد على المسالك الطبيعية المعروفة عادة: وانزلقت كثير من الأنظمة إلى الكُلّانِيّة التي هي كما قال ريمون هارون: «ابتلاع الدولة للمجتمع المدني وتحويل إيديولوجية الدولة إلى عقيدة تُفرض على رجال الفكر والجامعيين» وظهر ذلك عملياً وبصورة خاصة «في الخلط بين الشرطة والعدالة وبين البُرطة والصحافة وهذا هو جوهر الكلانية بعينه». وآل الأمر في كثير من الأقطار، إلاّ من رحم ربّنا، إلى أن أصبحت الدولة من الصنف الذي وصفه ريجيس ديبري كما يلي: «إن دولة لا تبعث على الحُلْم، توقظ النزوة، وتضفي على النزوة الإيديولوجية مسحة من الجدّ وعندما يكون سعي حكومة من الحكومات مقصوراً على تصرّف ملائم لاقتصاد في أزمة، وتكون لغتها مقتصرة على لغة الخبير المحاسب فإنها تدفع إلى رجوع المهووس بالعظمة المتنبي كبديل في سوق الفكر. فيكون ذلك نهاية الغايات الكبرى وبدء التراكيب وعندما يتمتم القائد تتلاشى الخطبة».

في هذا الوضع الذي تنتفي فيه الثنائية التي ذكرناها يدخل المجتمع وضعاً لا وجود فيه «للأمير» ولا «للكاتب». فيكون الانحسار ويكون التدهور ويظهر التطرّف اليساري متخذاًالاشتراكية مطيّة، ويطل التطرف اليميني شاهراً سلاح الأصولية فيسقط المثقف والسياسي معاً في حلبة الصراع وليس ذلك من دون سبب إذ «أن رجل الفكر، هو سياسي الفكر والسياسي هو ترجمان الفكر» ولكن المثقفين يكونون هم المضطهدين البارزين والضحايا التي تقدّم قرباناً عندما يتربص الموت أو الانقسام بالمجتمع لأنّ «مضادة الفكر هي نقطة الاتصال بين الاشتراكية والفاشية وموضع انقلاب الأحلاف واصطدام اليمين المتطرف واليسار المتطرف». ويحدث عند ذلك ما سجّله المفكر ديبري بفكر ثاقب يؤيده واقع مجتمعاتنا إذ قال: «وإذا تربص الموت [بالمجتمع] أو هدده الانقسام يطرد رجال الدين التروبادور (بمعنى الشعراء قديماً) وتفتح الكنائس من جديد وتغلق المسارح، ويعمد الحزب إلى التعبئة ويغلق الشعراء أفواههم أو يتحولون إلى بلابل المقتلة وتفتح المساجد وتغلق النوادي الليلية» وأزيد فأقول وتصادر **ألف ليلة وليلة**.

وأمام هذا الوضع ما العمل إذن؟.

ثالثاً: ما العمل إذن؟

لقد وصلت في تحليل وضع المثقفين العرب في المقالين السابقين إلى ما ينتهي إليه الأمر عندما تتدهور الأحوال في الدولة الكلانية فيتم الخلط بين السلط و«تبتلع الدولة المجتمع المدني» وتتحول إيديولوجيتها إلى «عقيدة تفرض على المثقفين» ويظهر التطرف سواء من اليسار أو من اليمين ويزول الحاجز الذي يجب أن يكون بين العدالة والشرطة وبين الشرطة والصحافة. وعندما يصل الأمر إلى

هـذا الحدّ وتتواطؤ كـلّ السلط على تكـريس أقلية مـا بتسخـير كـلّ الهياكل وخـاصة وسـائل الإعـلام لتضليل الشعب وإحكـام قبضتها عليـه، تبقى دائماً مجمـوعة المثقفـين هي الفئة التي يصعب تـدجينهـا ويُخشى أمـرهـا لأنها هي القـادرة عـلى الإفصـاح عن الحقيقـة بـإسم الجماهير، والإصداع بالرأي الشجاع المنطلق من القيم سواء الـدينية منها أو الثقافية، وهي الوحيدة التي لا يمكن مخادعتهـا وتضليلها لأنها لا تملك شيئاً آخر أغلى من إمتلاكها للأفكار والآراء والقيم. فيكون موقف جميع المتواطئين هو اضطهادها وتكميم أفـواه أصحابهـا بطرق شتى.

وإذا كـانت الأنظمـة الكلانيـة تعمد إلى إدمـاج فئـة المثقفـين في هياكل متعددة والتفريق بينهم وبث الفتنة في صفوفهم وإبراز عيونهم للتحقير منهم أمام الجماهير ليفقدوا كلّ مصداقية، أو تـأديبهم بطرق مختلفة تصل إلى الزج بالعـديد منهم في السجن، فـإن الأنظمـة التي تـدعي التحرر أو ذات الاقتصـاد التحرري قـد أبعدت الكثـير منهم عن دورهم الحقيقي بربطهم بمؤسسات ذات مصالح خاصة ومقاصد شخصية كالشركات وغيرهـا، وأضفت على النـابهين منهم هـالة من التبجيل والتقدير وأغرقتهم في بحبوحة العيش مع تمكينهم من إبلاغ أصواتهم عاليـة بينما تكمم أصـوات الآخرين، ممـا يجعلهم يبتعدون عن المهمـة التي خلقوا لهـا وأعدّوا أنفسهم إليهـا ألا وهي الـوظيفـة الفكرية التي تمنع الدولـة من أن تصير كـلّانية، وتبقي عـلى المجتمع ذاكراته وطرافته وتفصـح عن الحقيقة وتفـرز «الفكر المنـظم ليصحح ويقود ما يعتقده الناس وما يحدث من أحداث.»

لقد بيّن تاريخ الشعوب التي ناضل مثقفوها من أجل القيم والمثل العليا وأحرزت بذلك تقدماً كبيـراً في مجال الـديمقراطيـة محل الحكم المطلق والتعددية والتداول على الحكم محل الانفرادية وجعلت إعلان حقوق الإنسان وإشـاعة الحـريات العـامة والفـردية والتسـامح أمـراً مقبـولاً، وفرضت مبـدأ تفـريق السلطة كفكـرة لا محيـد عنهـا لكـل مجتمع يعتبر نفسه متمدناً، أنه رغم كلّ ذلك مـا زالت الأزمة قـائمة وأن الضحيـة في كـلّ ظـرف من الـظروف العصيبـة التي تمـرّ بهـا المجتمعات هم المثقفون الـذين يساقـون قربـاناً عـلى مذبـح الحـرية والمبـادىء قبل جمـاهير الشعب، وفي كثـير من الأحيان تؤلّب عليهم هذه الجماهـير فتكون هي أداة النقمـة والاضطهـاد. ولذا لا بـدّ من تغيـير مجرى النضـال المثقفين وتحـديد الـطريقة التي بهـا يمنعـون عن المجتمعات النكسات ويمكنونها من الصمود في وجـه الظلم والـدجل والخـديعة والاستغـلال والمنابلة والعبـوديـة، ومعنى ذلـك أن نضـال المثقفـين يجب أن يهدف إلى تحقيق مشروع قـابل للتنفيـذ كفيل بـأن يعمل على تحقيق الأهداف والغايات الكبرى التي لا تزال حلماً يراود أغلب الشعوب والإنسانية قاطبة ويمنع الأنظمة، بما يتراكم يـومياً من أخـطاء عن غفلة أو غيّ من أن تنـزلق في المتـاهـات التي تؤدي بهـا وبشعوبها إلى ما لا ترضاه لا هذه ولا تلك.

ويمكن تحديد أهداف المشروع بصورة أوليـة في هذه النقط التي لا بدّ من إثرائها وتفصيلها حتى تكون واضحة غـير قابلة للتـأويل، ولا مدعاة لاعتبارها أداة تخـريب بينما هي وسيلة بنـاء وباب من أبـواب الإصلاح والخير، لا نفع للمثقفين من ورائها إلا إشاعة القيم والمثل العليا.

١ـ إرجـاع التوازن بـين الوظيفـة الفكريـة والـوظيفـة السيـاسيـة والإعراض عن البحث عن البدائل التي من شأنها أن تضعف الدولة بطول المدة وتتسبب في الأزمـات وتخلق وضعيات متفجـرة تفضي إمّا إلى الفوضى أو إلى الدكتاتورية.

٢ـ الكفاح لمقاومة الكلانيّة وذلك:

ـ برفع يد الدولة عن وسائل الإعلام وتحييـدها حتى يمكن لهـا أن تقوم بدور الحكم والتوصية بإزالة وزارات الإعلام وكلّ الهياكل التي من شأنها أن تكون عرقلة في سبيل إعلام حرّ موضوعي.

ـ بالتصدّي إلى الخلط بـين السلط الثلاث والكشف عن مـواطن التواطؤ المضرّة بالمصلحة العامة ومصالح الأفراد.

ـ بمقاومة نزعة ابتلاع الدولة للمجتمع المدني وتحويل إيديـولوجيـة الدولة إلى عقيدة تفرض على رجال الفكر والجامعيين.

ـ بالحرص على أن تكون السلطة التنفيذية نابعة من الشعب قادرة على تنظيم الثقة وإعطاء الأهمية للإنتاج المنظم للإجماع.

ـ بشجب التـطرف والحركـات الظرفيـة التي تعـين عـلى تكـريس الكـلانيـة وهي في أغلب الأحيـان إفرازة للعبـوديـة المستحكمـة في المجتمع.

٣ـ العمل على المساهمة في حلّ أزمة الحضارة المستحكمة بـالوطن العربي والعالم المهيمنة بكلكلها على الشباب وذلك:

ـ بمراجعة المناهج الـتربويـة مع إعـطاء الأهمية إلى القيم الثقـافية وعدم الاقتصار على حشو الأدمغة بالمعرفة فقط.

ـ بإحلال البعد الثقافي المحلّ الأوفى في كل وجوه الحياة.

لكن هـذا كله لا يمكن أن يتمّ ويأخـذ طريقـه في التنفيـذ إلا إذا أحدثت في دساتير البلدان **سلطة رابعة** هي سلطة المثقفين، يكون لهـا نفس الوزن وتكـون كفيلة بلمّ شتـات الصـلاحيـات التي بقيت متفرقة بـين السلط الثلاث الأخـرى، أو التي عجزت هـذه السلط عن تصوّرها والـوعي بها لأنها ليست من مشـاغلها، ولا تتمـاشى مع تمشياتها التقليدية معتبرة إياها خارجة عن مقتضيات الدولة، خـابطة خبط عشواء.

لقـد أحست المجتمعات التي سلمت بـوجود السلطة عنـد ظهور الصحافة بأن هناك سلطة رابعة متمثلة في هؤلاء الكتاب الذين كانوا يصدعون بالحقيقة ولكن كثيراً ما يطوّقون الصحافة بـطرق شتّى. ثمّ تقدّم الوعي بالظاهـرة الثقافيـة بعد الحـرب العالميـة الثانيـة فأسست وزارات للثقافة سواء لتسخيرها لإيديولوجية الدولة أو تكريس سلطة الـدولة بـاسم نظام من القيم والأفكـار وهي خطوة في ذهن البعض لتجسيم السلطة الرابعة (تعيين مالـرو وزيراً للثقافة في فرنسا).

وأحس العلماء الحائزون على جائزة نوبل والذين اجتمعوا في جانفي/كانون الثاني سنة ١٩٨٨ بباريس بضرورة قيام المثقفين بدور أكبر فأصدروا من بين توصياتهم الستّ عشرة توصية تقرّ بأنه من «الواجب تقريب الشقة بين مجموعة المثقفين وبين الأنظمة السياسية إذ لا بدّ من أن تقرّ الواحدة بدور الأخرى». وحتى الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بحرية صحافتها تخضع مع هذا للمصالح وللشركات والمنابلات المختلفة، ولا يؤخذ رأي المثقفين فيها بأي اعتبار. ولو كانت فيها سلطة رابعة لما انزلقت إلى ممارسات هي نفسها التي سلكتها البلدان الاستعمارية، ولما انساقت إلى الصهيونية العالمية.

لهذا آن الآوان للكفاح من أجل المطالبة **بسلطة رابعة** منتخبة تحدث في دستور كلّ بلد من بلاد العالم متكوّنة من رجال الفكر والثقافة الذين عرفوا بنضالهم الفكري وبنزاهتهم وشجاعتهم في إبداء الرأي وقدرتهم على تصوّر المشاريع المستقبلية. وليس هناك مشروع أعظم من هذا الذي سيمكن المثقفين من أن يقوموا بدورهم الطبيعي الذي بقي منذ الأحقاب تكبله العراقيل وتذوق الشعوب من جراء غيابه الويلات وتتهاوى من أجله الأنظمة، وهي غير واعية، لتعاونها بالبعد الثقافي.

وهكذا فإنّ على المثقفين أن يشمروا عن سواعدهم ليقدّموا فرادى وفي هياكلهم التقليدية وبالاعتماد على رجال القانون ليصوغوا هذه السلطة الرابعة بصورة قابلة للتطبيق.